Minufiya J. Agric. Res. Vol.39 No. 4(2): 1547-1564 (2014) "http://www.mujar.net"

دراسة تحليلية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية

مجدي محمد الجندي ، رجب مغاورى زين ، أيمن محمد محمد ابو زيد ،

عبد الرحمن محمد عبد الله*

قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعية – جامعة المنوفية

* a.beshr1991@gmail.com

(Received: Apr. 26, 2014)

الملخص: *يهدف البحث الى تحليل واقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية وبيان الاهمية الاقتصادية لها والمعوقات التي تواجهها. تم استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي بالاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة و الدراسات والبحوث السابقة. وبينت النتائج الاهمية النسبية لهذه المشروعات، حيث تقدر عدد الحيازات الزراعية أقل من ٠.٥ هكتار بحوالي ٥٨% وفئة المساحة من ٠.٥ هكتار الى أقل من واحدا هكتار بحوالي ١٤.٩% من اجمالي عدد الحيازات الزراعية، وتقدر عدد مشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بحوالي ٩٨% من اجمالي مشروعات الصناعات الزراعية ، ورغم ذلك تعاني هذه المشروعات من العديد من المعوقات التي تحد من نموها وتطويره.*

المقدمة

في الآونة الأخيرة ومع موجة ارتفاع أسعار الغذاء في العام ٢٠٠٧ وتفاقم مشكلة الفقر شهدت الدول النامية تحول واهتمام العاملين في مجال التنمية وراسمي السياسات لتطوير القطاع الزراعي والتحول من النظرة التقليدية (التي كانت تركز على زيادة الإنتاجية الزراعية في المزرعة) الى النظرة الحديثة التي تركز على ضرورة التوجه نحو آلية متكاملة ومنسقة لتشمل الصناعات الزراعية، وأنشطة ما بعد الحصاد، وإعداد وتحويل المنتجات الزراعية للاستهلاك الوسيط أو النهائي، حيث أن مشاريع التصنيع الزراعي تولد الطلب على المواد الخام الزراعية والذي بدوره يخلق فرص العمل على مستوى المزرعة وخارج المزرعة، كما تساهم في زيادة الطلب على المدخلات الزراعية وبالتالي وصول أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الزراعية بالإضافة إلى زيادة مساهمتها في القيمة المضافة . وفي اليمن توكد العديد من الدراسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الزراعية على أهمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والخاصة بمشروعات الإنتاج الزراعي الأولي والصناعات الزراعية وأنها ما تزال لديها فرص عديدة بوصفها محركاً للنمو وأحداث التنمية المستدامة والنهوض بالقطاع الزراعي، وخلق فرص العمل، والمساهمة في الحد من الفقر بالإضافة إلى توفير الغذاء، وذلك لما تتمتع به هذه المشروعات من

خصائص وسمات اقتصادية على المستوى الجزئي والكلي. ولأهمية هذه المشروعات وسوف يتناول البحث الحالي الملامح العامة للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها، وخصائصها وأهميتها الاقتصادية في الاقتصاد اليمني ، وتحليل واقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمشروعات الإنتاج المحصولي الزراعي الأولي ومشروعات الصناعات الزراعية، وأهميتها النسبية في التنمية الاقتصادية، والمعوقات التي تواجهها.

مشكلة البحث: تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن اهميه كبيرة في هيكل البنيان الاقتصادي وبالتالي تتحدد مشكلة البحث بالسؤال التالي. ما هو واقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية؟ وماهي معوقاتها؟.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل واقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية وبيان الاهمية الاقتصادية لها والمعوقات التي تواجهها.

منهجية البحث: لتحقيق هدف البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي في تناول المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة وعلى الدراسات والبحوث السابقة

أولاً: المفاهيم الأساسية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية

تشير العديد من الأدبيات والدراسات المهتمة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص أنه لا يوجد تعريفاً محدداً متفق عليه، ويرجع أسباب ذلك أن تعبير صغير أو متوسط أو كبير هي مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى أخر، ومن فترة زمنية لأخرى، حتى في داخل البلد الواحد. وبصفة عامة يمكن إرجاع الاختلاف وعدم الاتفاق لوجود تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات إلى الآتي (١).

١-إختلاف درجة النمو وبما ينعكس على مستوى التطور التكنولوجي .

٢-إختلاف القطاعات الاقتصادية التي تعمل فيها هذه المشروعات .

٣-إختلاف فروع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه في كل قطاع أو مجال أو في داخل القطاع الواحد

٤-تعدد المعايير المستخدمة في تحديد حجم هذه المشروعات والتي من أهمها المعايير الوصفية والكمية، في كل مجال من مجالات الأنشطة الاقتصادية، فمثلاً تختلف المعايير المستخدمة في تحديد حجم مشروعات الإنتاج الزراعي الأولي عن المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية. وبصفه عامة تتمثل المعاير المستخدمة في تعريف المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الأتي (٢):

- المعايير الكمية . وهذه تشمل معيار عدد العمال، معيار رأس المال المستثمر، حجم الحيازة الزراعية، صافي الدخل، حجم المبيعات المسوق، كمية وقيمة الإنتاج

- المعايير الوصفية وهي التي تركز على وصف المشروع الصغير بناء على معايير وصفية وظيفية ومعيار الشكل القانوني ومن أمثلة هذه المعايير ملكية المشروع، مستوى التكنولوجيا المستخدمة، هيكل الإنتاج مستوى التكامل

تعريف المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة:

تجدر الإشارة بأن مفهوم أو تعريف المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وردت في الكثير من الأدبيات العلمية ضمن مفهوم الإعمال التجارية الزراعية. حيث تعرف الأعمال الزراعية بأنها المجموع الكلي لجميع العمليات المشاركة في مجال أنشطة الإنتاج في المز رعه–الإنتاج الأولي– والتصنيع وتوزيع الإمدادات الزراعية والتخزين والمعالجة، وتوزيع السلع الزراعية والمواد المصنوعة منها(٣).

وتعرف المزارع الصغيرة بأنها المزارع التي مساحتها٢ هكتار أو أقل من الأراضي وبأنها تلك المزارع ذات الموارد المحدودة التي تشمل الأرض ورأس المال ومهارات العمل و توصف بأنها (٤) :

- التكنولوجيا المستخدمة في المزارع الصغيرة غالباً تكون منخفضة .
- الاعتماد على أفراد الأسرة لأكثر من عمل .
- إنتاج الكفاف حيث أن الهدف الأساسي للمزرعة إنتاج الجزء الأكبر لاستهلاك العائلة من المواد الغذائية الأساسية

وتعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية صغار المزارعين في الأقطار العربية بإتباع أسلوب الترجيح للأهمية النسبية لكل معيار بكل قطر بناء على الدراسات القطرية المقدمة لها على النحو الأتي (٥).

١- دخلهم الأساسي يتولد من النشاط الزراعي مع ارتباطه الكامل بهذا النشاط سواء كانوا مالكين أو مستأجرين .
٢- صغر حجم حيازتاهم الزراعية وتشتتها مع تحديد هذا الحجم من حيث الصغر حسب نمط الزراعة، وخصوبة الأرض وإنتاجيتها، ونظام الإنتاج المتبع .
٣- اعتمادهم في أدائهم للعمليات الزراعية على العمل العائلي بدرجة شبه كاملة .
٤- استخدامهم للأساليب والأدوات القديمة لقلة مواردهم في الحصول على التكنولوجيا المحسنة
٥- استخدام الجزء الأكبر من إنتاجهم لتغطية احتياجاتهم الاستهلاكية الأسرية والقليل منها يوجه للسوق .

وتعرف مشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بأنها مجموعة فرعية من قطاع التصنيع الذي يعالج المواد الخام والمنتجات الوسطية المستمدة من الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وتشمل المشروعات المصنعة للأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والمنتجات الخشبية والورق والمنتجات الورقية. كما تشكل الصناعات الزراعية جزء من مفهوم واسع من الأعمال الزراعية التي تشمل موردي المدخلات الزراعية والموزعين لنواتج المواد الغذائية وغير الغذائية للصناعات الزراعية (٦).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن :

إن تعريفها مازال يواجه تضارباً وتبايناً بين الوزارات والمؤسسات المختلفة ذات العلاقة بها، حيث

تعرف الاستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والصغرى المعدة والمنفذة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية إن صغار المزارعين هم المزارعين الذي يسوق ٥٠% من الإنتاج(٧). وتعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب الدراسة القطرية المقدمة للمنظمة في العام ١٩٩٧ المزارع الصغير في اليمن(٨) بأنه الشخص الذي تقع عليه مسؤولية تشغيل أرض زراعية لا تزيد عن خمسة هكتار والتي يمكن أن تكون مملوكة له أوله حق الانتفاع بها، وتعتمد في ريها على الأمطار الموسمية أو الغيول أو السيول أو حتى على الآبار المفتوحة، ولا يعتمد على الأساليب الحديثة في الزراعة ولا يؤمن متطلبات المعيشة اليومية نتيجة لمحدودية عائدات الإنتاج المتحصل عليه من هذه المساحة بالإضافة إلى محدودية رؤوس الماشية التي يقوم برعايتها بغرض سد بعض احتياجاته وأسرته. وتضيف الدراسة القطرية والتي لا يزيد عدد رؤوس الماشية عن خمسة (٩).

ويعرف الصندوق الاجتماعي للتنمية المشروعات الصغيرة والصغرى بأنها أي نشاط مدر للدخل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات (باستثناء الصناعات أو المشروعات التي تمارس نشاطا إنتاجيا أولياً) تستخدم ٥٠ عاملاً أو أقل ، وتسوق ٥٠% من منتجاتها وخدماتها(١٠). وبصفه عامه تتباين الجهات المختلفة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تصنيف هذه المشروعات والتي يمكن عرضها كما يبينها الجدول رقم (١)

جدول رقم (١): المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن

	فئة المشروعات	معيار حجم العمالة	راس المال
الصندوق الاجتماعي للتنمية (١١)	الصغرى	١- ٤	-
	الصغيرة	٥- ٥٠	-
وزارة الصناعة والتجارة (١٢)	صغيرة جدا	٣ عمال فأقل	أقل من مليون ريال
	الصغيرة	٤ - ٩	واحد مليون وأقل من ٢٠ مليون
	المتوسطة	١٠- ٥٠	من ٢٠ مليون واقل من واحد مليار
الجهاز المركزي للإحصاء (١٣)	صغيرة	١- ٤	-
	متوسطة	٥- ٩	-
وزارة الشئون الاجتماعية (١٤)	الصغيرة	١- ٤	-
	المتوسطة	٥- ١٩	-
صندوق تمويل الصناعات والمنشاة الصغيرة ( )	الصغيرة	٢٠ عامل	ما يعادل ٢٠٠ الف دولار امريكي

خصائص المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المشروعات الزراعية والريفية الصغيرة الحجم والمتوسطة بالخصائص التالية (١٥) .

١- أن توفر فرص عمل مجزية لأفراد الأسر الريفية والزراعية لتنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل .

٢- إن توفر مستلزمات إنتاج مرغوبة للعملية الإنتاجية الزراعية .

٣- أن تعمل على تحويل المنتجات بما يتلاءم ومتطلبات السوق فضلاً عن المتطلبات الاستهلاكية الأسرية.

٤- أن تركز على التصنيع والتجهيز اللذان يعتمدان على عنصر العمل البشري الريفي المتوفر بغزارة أكثر منه على عنصر رأس المال ذي الندرة، أو على التكنولوجيا ذات التكلفة العالية .

٥- أن تكون درجة المخاطرة / المجازفة محدودة.

٦- أن تعطي الأفضلية في هذا المجال للصناعات والأعمال الصغيرة التي تستمد مدخلاتها من المحيط الريفي الذي تتواجد فيه، وأن تلبي هذه المجموعة من الصناعات احتياجات التجمعات السكانية الريفية وتحفيز صغار المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاج.

٧- أن تتصف المرونة الكافية سواء لمواجهة التذبذبات في توفر المواد الأولية اللازمة أو في الطلب على سلعها المنتجة .

مجالات انشطة المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة

سيتم تناول المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة من خلال مجالين

المجال الأول : مشروعات الإنتاج الأولى :

وهي تعني المزارع / او الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني .

المجال الثاني : مشروعات التصنيع الزراعية :

ويطلق عليها البعض مشروعات ما بعد الإنتاج وترد لدى البعض في الأدبيات والدارسات السابقة باسم الأنشطة الاقتصادية الريفية غير الزراعية

ثانياً: الأهمية النسبية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية

إن تحليل واقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وتحديد مفهومها، له دور مهم للوقوف على وضعها في الهيكل الاقتصادي، وتحديد حجم النشاط الاقتصادي لهذه المشروعات ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي، وما توفره من فرص للعمالة بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل نشاط من الأنشطة التي تمارسها، وفي هذا المبحث يستعرض واقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في اليمن في مجال الإنتاج الزراعي الأولي، ومشروعات الصناعات الزراعية.

١- الأهمية النسبية للحيازات الصغيرة والمتوسطة :

تشير العديد من الدراسات إن الزراعة في اليمن في أغلبيتها تمثل حيازات صغيرة على مستوى إنتاج المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وهي ليست متطورة ويتزايد عددها بسبب الارث، حيث تشير نتائج التعداد الزراعي لعام ٢٠٠٢م أن عدد الحيازات الزراعية النباتية والحيوانية في الجمهورية اليمنية تقدر بنحو ١,٤ مليون حيازة، وتقدر عدد الحيازات الزراعية النباتية والمختلطة بنحو ١,١ مليون حيازة، وتقدر المساحة الكلية لهذه الحيازات بنحو ١,٦ مليون هكتار، أما الحيازات الحيوانية بدون أرض فتقدر بنحو ٣٠٨ ألف حيازة (١٦) ويوضح الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي للحيازات الزراعية ألنباتية والمختلطة حسب فئات مساحة الحيازة .والتي يمكن تلخيصها على النحو الأتي :

- يتسم النمط الحيازي للزراعة في اليمن بالخلل الواضح وسيادة الحيازات الزراعية الصغيرة والحيازات الحدية حيث تراوحت نسبة الحيازات التي تقل عن ٠,٥هكتار بنحو ٥٨%من إجمالي عدد الحيازات تشكل بالمقابل حوالي ٨.٧%من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، ويقدر متوسط حجم الحيازة حوالي ٠.١٨ هكتار للحائز وهذه الفئة يمكن أن يطلق عليها فئة الحيازات الحدية أو فقراء الزراع.
- وتقدر الحيازات فئات المساحة (من ٠.٥ هكتار إلى اقل من ١ هكتار) بحوالي ١٤.٩%من إجمالي عدد الحيازات تشكل حوالي ٣١% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وتقدر متوسط حجم الحيازة لهذه الفئة بحوالي ٠.٧٤ هكتار للحائز، وهذه الفئة هي ما يمكن أن نطلق عليه فئة المزارع الصغيرة .

جدول رقم (٢): التوزيع النسبي للحيازات الزراعية النباتية والمختلطة حسب فئات المساحة الكلية لعام ٢٠٠٢م
عدد الحيازات ١٠٠٠ حيازه/م ١٠٠٠ هكتار

فئات الحيازة/هكتار	عدد الحيازات	% من إجمالي الحائزين	المساحة الصالحة للزراعة	% من المساحة الصالحة للزراعة	متوسط حجم الحيازة – هكتار /حائز
اقل من ٠.٥	٦٨٩,٣٧٩	٥٨,٤	١٢٦٨٤٤	٨.٧	٠.١٨
من ٠.٥ إلى أقل من ١	١٧٦٣٣٦	١٤,٩	١٣١٤١٥	٩.٠	٠.٧٤
من ١ – أقل من ٥	٢٣١٢٢٢	١٩,٥	٤٥٠٥٢٣.٦	٣١.٠	١.٩٤
٥ فأكثر	٨٣١٥٠	٧,٠٤	٧٤٤٠٩٠.٦	٥١.٢	٨.٩٤
الإجمالي	١١٨٠١٠٥	١٠٠	١٤٥٢٨٧٣.٢	١٠٠	١.٢٣

المصدر : اليمن . وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد الزراعي لعام ٢٠٠٢ صنعاء ٢٠٠٤.

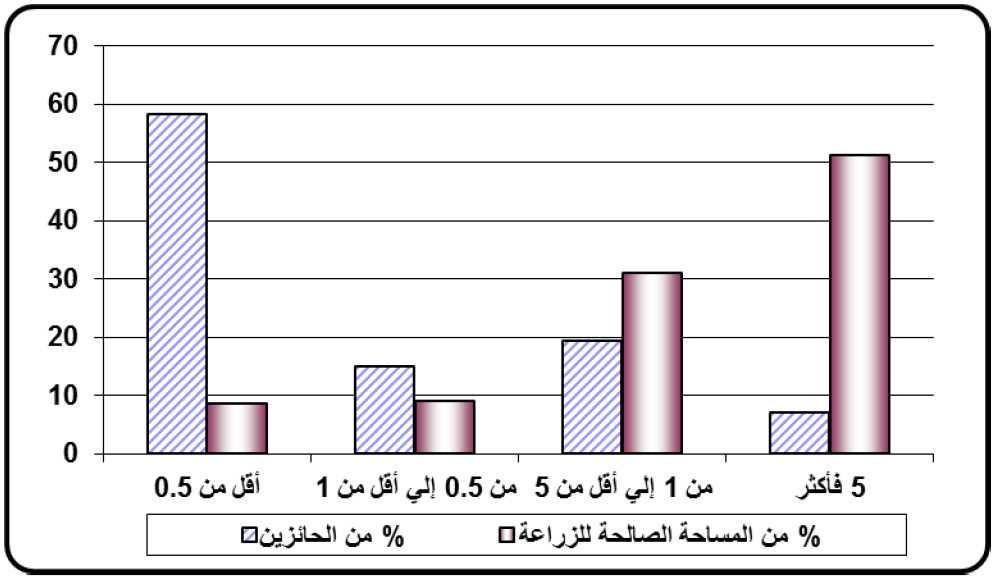

شكل رقم (١) يبين الاهمية النسبية لعدد الحيازات الزراعية من المساحة الكلية القابلة للزراعة

- كما تقدر الحيازات فئات المساحة (من ١ هكتار إلى اقل من ٥ هكتار) بحوالي ١٩.٥%من إجمالي عدد الحيازات تشكل حوالي ٩% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وتقدر متوسط حجم الحيازة لهذه الفئة بحوالي ١.٩٤ هكتار للحائز، وهذه الفئة هي ما يمكن أن نطلق عليه فئة المزارع المتوسطة.
- كما تقدر الحيازات فئة المساحة (٥ هكتار فأكثر) بحوالي ٧% فقط من إجمالي عدد الحيازات لكنها تمثل نحو ٥١.٢% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وتقدر متوسط حجم الحيازة في هذه الفئة بنحو ٨.٩٤ هكتار للحائز.

كما تتصف الحيازات الزراعية بتفتتها الشديد حيث يقدر إجمالي عدد القطع للحيازات الزراعية بنحو ٤,٢١٨,٦٠٠ قطعة ويقدر متوسط عدد القطع للحائز ٣,٥٧ قطعة على مستوى الجمهورية.

الحيازات الحيوانية :

تتميز الزراعة اليمنية بعلاقة ارتباط بين زراعة الأرض وتربية الحيوانات باعتبار أن تربية الحيوانات تمثل ملجأ أمناً بالنسبة للفقراء وصغار المزارعين وتشير بيانات الحيازات المختلطة والتي تشكل حوالي ٧٧% من إجمالي عدد الحيازات الحيوانية إلى وجود درجة من التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة، وبصفة عامة يلاحظ أن أعداد الحيازات الحيوانية ترتبط عادة ارتباطاً وثيقاً بأنماط الحيازات الزراعية، ولما كانت الحيازات الزراعية في اليمن تتم بكونها في الغالب مزارع صغيرة، ومقننة كما سبق بيانه، فإن ذلك سيكون له تأثير على أحجام القطعان التي يحوزها هؤلاء الزراع، ويمكن بيان ذلك من خلال استعراض التوزيع النسبي للحيازات الحيوانية ومتوسط حجم الحيازة على مستوى الأقاليم الزراعية وعلى مستوى المحافظات .

تشير بيانات الجدول رقم (٣) للتوزيع النسبي للحيازات الحيوانية بحسب الأقاليم الزراعية إلى أن إجمالي عدد الحيازات الحيوانية تقدر بنحو ١,٣ مليون حيازة شكلت حيازات حائزي الثروة الحيوانية والأرض الزراعية حوالي ٧٧% منها، والباقي يحوزون ثروة حيوانية بدون أرض. وعلى مستوى التوزيع النسبي لحائزي الثروة الحيوانية فقط نجد انها تشكل حوالي ٣٧%في إقليم السهول الساحلية و٣٥%في المرتفعات الجبلية. أما على مستوى حائزي الثروة الحيوانية والأرض الزراعية فتشير البيانات إلى تركيز أغلب الحيازات في إقليم المرتفعات حيث تشكل حوالي ٥٧% من إجمالي حائزي الثروة الحيوانية والأرض الزراعية في الثلاثة الأقاليم، وهذا ما يوكد انعكاس تأثير حجم الحيازات الزراعية على الحيازات الحيوانية، حيث تتركز أغلب الحيازات الزراعية الهامشية / الحدية والصغيرة في إقليم المرتفعات الجبلية كما بيناه سابقاً . والنسبة المتبقية في الإقليمين الأخريين بحوالي ٢,٥% لإقليم الهضبة الشرقية و ١٧% لإقليم السهول الساحلية.

مما سبق يتبين ان قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر الزراعية بما في ذلك المنشآت الخاصة بالمحصول الزراعي والحيوانات لديه فرص عديدة، غير أنه في نفس الوقت يواجه عدد من التحديات، وإن المردودات والإنتاجية والدخول متدنية بشكل عام، والنمو يختلف حيث أنه منخفض في القطاع الزراعي ومتوسط في مجال الحيوانات، إن معظم المزارعين في اليمن يمتلكون اقل من هكتار واحد من الأرض المزروعة ويزيد عدد الحيازات الزراعية على ١.٤ مليون حيازة، وتحتفظ معظمها بعدد من الحيوانات، كما توجد هناك حوالي ٣٠٨ الف أسرة لا تمتلك أية حيازة زراعية ولكنها تربي بعض المواشي والحيوانات. لقد كانت تربية المواشي والحيوانات ومازالت ملجأ آمنا للفقراء في الأرياف، سواء كانوا ملاكاً للأراضي أو لم يكونوا، وتتكون الثروة الحيوانية من إعداد كبيرة تبلغ عدة ملايين من المواشي والأغنام والماعز والدجاج ويشهد هذا القطاع نموا مطردا سواء في الأعداد المتزايدة للحيوانات والمواشي او في كمية وقيمة المنتجات الرئيسية مثل اللحوم والألبان ولحوم الدجاج وغيرهما والبيض والجلود، ورغم وجود الإمكانيات اللازمة لنمو هذا القطاع ومساهمته في التنمية الريفية والقضاء على الفقر، فانه يعاني من مشاكل تتعلق بالفعالية، وضعف خدمات القطاع العام سواء من حيث وصولها أو فعاليتها.

جدول رقم (٣): التوزيع النسبي للحيازات الحيوانية حسب الأقاليم الزراعية للعام ٢٠٠٢م

الأقاليم الزراعية	حائزي الثروة الحيوانية فقط		حائزي الثروة الحيوانية وأرض زراعية		إجمالي حائزي الثروة الحيوانية	
	العدد (حائز)	%	العدد (حائز)	%	العدد (حائز)	%
إقليم المرتفعات الجبلية	١٠٨,٤٧٤	٣٥,٢	٦٠٠,٩٤٠	٥٧,٣	٧٠٩,٤١٤	٥٢,٣
إقليم السهول الساحلية	١١٤,٩٧٥	٣٧,٣	١٨٥,٢٥٨	١٧,٦	٣٠٠,٢٣٣	٢٢,٢
إقليم الهضبة الشرقية	٨٤,٨٥٢	٢٧,٥	٢٦٢,٢٨٩	٢٥.١	٣٤٧,١٤١	٢٥,٥
الإجمالي	٣٠٨,٣٠١	١٠٠	١,٠٤٨,٤٨٧	١٠٠	١,٣٥٦,٧٨٨	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء . نتائج التعداد الزراعي لعام ٢٠٠٢م . (تم إعادة تجميع حائزي الثروة الحيوانية حسب الأقاليم من قبل الباحث)

٢- الاهمية النسبية لمشروعات الصناعات الزراعية .

تجدر الإشارة الى حداثة مشروعات الصناعات التحويلية في اليمن حيث بدأت تظهر مع بداية سبعينيات القرن العشرين، ومع ذلك يقدر حجم المنشآت الصناعية التحويلية في اليمن حسب المسح الصناعي لعام ٢٠٠٨ (١٧) بنحو ٤١٢٩٠ منشأه. تقدر المنشآت الصغيرة منها بنحو ٣٦٥٨٠ منشأه والمتوسطة حوالي ٣٦٨٨ منشأه والكبيرة نحو ٩٢٢ منشأه، تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٧.٥ %من إجمالي منشات الصناعات التحويلية، وتوظف نحو ١٢٣ ألف عامل تشكل حوالي ٩٥% من إجمالي القوى العاملة الصناعية (باستثناء صناعة استخراج النفط) ويبلغ إجمالي القيمة المضافة لهذه الصناعات نحو ٣٣٣ مليار ريال بالأسعار الجارية تمثل حوالي ٦%من إجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠٠٨ وحوالي ٥.٥% من الناتج القومي الإجمالي لنفس العام. وتوظف المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو ٨٦ ألف عامل، ويقدر إجمالي القيمة المضافة لها بحوالي ١٣٥ مليار ريال بالأسعار الجارية تمثل حوالي ٢.٤% من إجمالي الناتج المحلي وحوالي ٢.٢% من الناتج القومي الإجمالي للعام ٢٠٠٨. ويتناول الجز التالي مؤشرات مشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة من حيث هيكلها وحجمها في هيكل الصناعات التحويلية ومدى مساهمتها في تشغيل القوى العاملة وإجمالي القيمة المضافة وذلك على النحو الأتي :

أ- هيكل قطاع الصناعات الزراعية في اليمن

يشكل قطاع الصناعات الزراعية اهميه كبيرة في هيكل القطاع الصناعي غير النفطي ويبين الشكل رقم (٢) هيكل الصناعات الزراعية حسب مجالات النشاط الصناعي والمتمثل في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، وصناعة التبغ، والمنسوجات والملابس وتهيئة وصبغ الفراء، ودبغ وتهيئة الجلود، وصناعة الخشب باستثناء الاثاث..

- مؤشرات مشروعات الصناعات الزراعية:

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى الأهمية النسبية لإجمالي منشات الصناعات الزراعية حيث يتبين الاتي.

- تستحوذ مشروعات الصناعات الزراعية على أغلبية هيكل المشروعات الصناعية والصناعة التحويلية في اليمن حيث يقدر إجمالي مشروعات الصناعات الزراعية بنحو ٢٤.٥ ألف منشأه في العام ٢٠٠٣ وبنحو ٢٨.٨ آلف منشاءه في العام ٢٠٠٨ زادة بمعدل زيادة يقدر بحوالي ١٣,٦%، شكلت ما نسبته حوالي٦٥% و٦٣% من إجمالي المنشآت الصناعية وحوالي ٧١%و٦٧% من إجمالي الصناعات التحويلية خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ .
- تساهم مشروعات الصناعات الزراعية بحوالي ٥٢% و٥٣% من إجمالي قوة العمل في إجمالي المنشآت الصناعية وحوالي ٦٠% و٥٥% في الصناعات التحويلية للعامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ على التوالي، ورغم انخفاض معدل مساهمتها بحوالي ٤,٨% إلا أنها تظل تستوعب اكثر من نصف إجمالي القوى العاملة في المشروعات الصناعية وقّرابة ٦٠% من إجمالي القوى العاملة بالصناعات التحويلية، الا أن نسبة مساهمتها في إجمالي القوى العاملة بالبلد ماتزال محدودة حيث تقدر بحوالي ١.٨% للعام ٢٠٠٣ وحوالي ١.٥% للعام ٢٠٠٨.

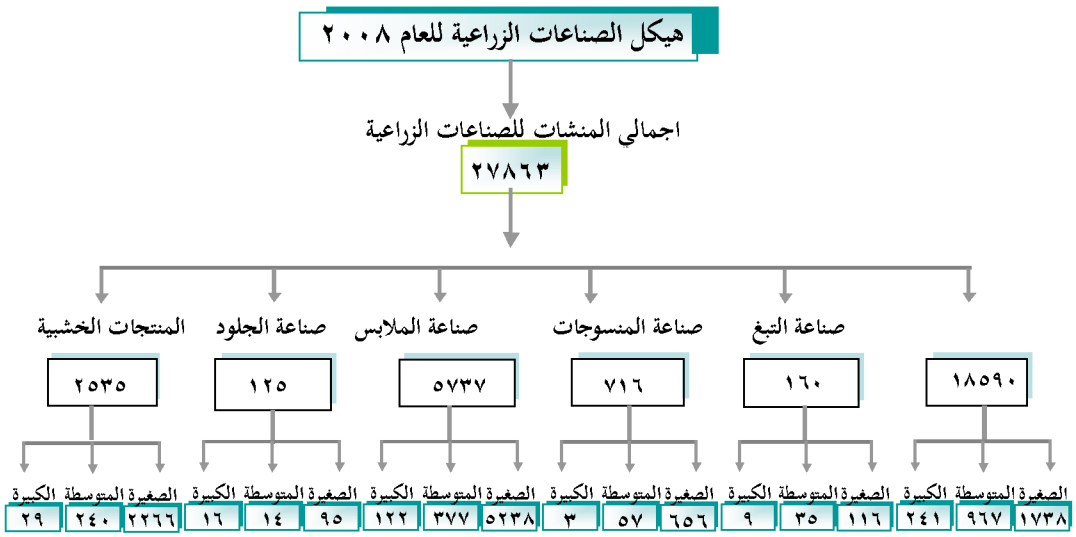

شكل رقم (٢): هيكل مشروعات الصناعات الزراعية في الجمهورية اليمنية

جدول رقم (٤): الأهمية النسبية لإجمالي مشروعات الصناعات الزراعية من إجمالي المنشآت الصناعية و الصناعات التحويلية للأعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٨م .

(القيمة بالمليون ريال)

البيان	٢٠٠٣م				٢٠٠٨م			
	عدد المنشآت	إجمالي العمالة	إجمالي قيمة الانتاج	إجمالي القيمة المضافة	عدد المنشآت	إجمالي العمالة	إجمالي قيمة الانتاج	إجمالي القيمة المضافة
إجمالي المنشآت الصناعية	٣٧٥٩٥	١٣٦٧٨٠	٦٢,٨٩٠	١١٨,٢٤٩	٤٤,٢٩٠	١٢٩,٤٢٢	١,٠٠٨,٧١٠	٣٥٦,٢٦٩
إجمالي الصناعات التحويلية	٣٤٣٥٧	١١٩٩٧٨	٥٧٧,٢٧٠	١٠٨,٠١٤	٤١,٢٩٠	١٢٣,٠٩١	٩٧٧,٥٦٥	٣٣٣,٢٤١
إجمالي مشروعات الصناعات الزراعية	٢٤٥٣٦	٧١٧٠٨	١٩٢,٢٣١	٦٢,٩٠٦	٢٧,٨٦٤	٦٨,٢٢٧	٦٨٦,٨٨٤	٢١٢,٥٥٨
%من إجمالي الصناعة	٦٥,٢	٥٢,٤	٣٠,٦	٥٣	٦٣	٥٢,٧	٦٨	٥٩,٧
%من إجمالي التحويلية	٧١,٤	٥٩,٨	٣٣,٣	٥٨,٢	٦٧,٤	٥٥,٤	٧٠,٣	٦٣,٨

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء . التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي لعام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، صنعاء ٢٠٠٤ و٢٠١٠ .

- تقدر مساهمتها في القيمة المضافة بحوالي ٥٣% إلى حوالي ٦٠% من إجمالي القيمة المضافة للمشروعات الصناعية وبحوالي ٥٨% إلى ٦٤% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال العام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨م، شكلت ما نسبته ٢.٥ و٣.٥% من الناتج المحلي الإجمالي للعامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ بالأسعار الجارية.

كما تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى الأهمية النسبية لمشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي المشروعات الصناعية الزراعية وذلك من حيث الآتي :

- يقدر عدد مشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بنحو ٢٤ ألف مشروع عام ٢٠٠٣م وبنحو ٢٧الف مشروع عام ٢٠٠٨، شكلت حوالي ٩٩%و٩٨%من إجمالي مشروعات الصناعات الزراعية للأعوام ٢٠٠٣و ٢٠٠٨ على التوالي، وشكلت حوالي ٧٢% و٦٨% من إجمالي الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة للعامين .

جدول رقم (٥): الأهمية النسبية لمؤشرات مشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط الصناعي الزراعي بالمقارنة مع مشروعات الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٨

(القيمة بالمليون ريال)

البيـــــان	المسح الصناعي لعام ٢٠٠٣م				المسح الصناعي لعام ٢٠٠٨م			
	عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	١٧,٢٣٢	٢٩,٢١٣	٢١,٧٤٨	٨,٨٣١	١٨,٣٤٩	٢٤,٨٧٦	١١١,٦٤٨	٢٧,١٤٤
%من إجمالي الصناعات الراعية الصغيرة والمتوسطة	٧٠.٨	٥٩.١٤	٥٧.٣٦	٤٨.٧٠	٦٦.٨٦	٥٥.٠٤	٥٨.٩٤	٤٣.٨٢
صناعة التبغ	١٧٣	٤٦٦	٢٣٩	١٣٦	١٥١	٤٨٧	١,٤٧٨	٨٠٤
% من إجمالي الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	٠.٧١	٠.٩٤	٠.٦٣	٠.٧٥	٠.٥٥	١.٠٧	٠.٧٨	١.٢٩
صناعة المنسوجات	١,٠٥٢	٣,٧٥٥	٣,١٣٧	١,٩٢٣	٧١٣	١,٦٠٣	٦,٢٠٦	٣,١٣٣
% من إجمالي الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	٤.٣	٧.٦٠	٨.٢٧	١٠.٦٠	٢.٥٩	٣.٥٤	٣.٢٧	٥.٠٥
صنع الملابس وصبغ الفراء	٣٦٧٤	٩,٦٠٣	٦,٢٣٠	٤,٠١١	٥,٦١٥	١١,٧٨٩	٤٤,٩٨٠	١٧,٢٧٥
% من إجمالي الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	١٥.٠٨	١٩.٤٤	١٦.٤٣	٢٢.١٢	٢٠.٤٦	٢٦.٠٨	٢٣.٧٤	٢٧.٨٩
صنع دبغ ودهن الجلود والحقائب	٢٩٧	٧٨٠	٤٣٩	٢٥١	١٠٩	٢٤٣	١,٢٣١	٤٧٠
% من إجمالي الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	١.٢	١.٥٧	١.١٥	١.٣٨	٠.٤٠	٠.٥٣	٠.٦٥	٠.٧٦
صنع منتجات الخشب (الأثاث)	١,٩٢٦	٥,٥٧١	٦,١١٦	٢٩٧٨	٢٥٠٦	٦١٩٣	٢٣,٨٦٩	١٣,١٠٧
% من إجمالي الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	٧.٩	١١.٢٨	١٦.١٣	١٦.٤٢	٩.١٣	١٣.٧٠	١٢.٦٠	٢١.١٦
الإجمالي للصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	٢٤,٣٥٤	٤٩,٣٨٨	٣٧,٩٠٩	١٨.١٣٠	٢٧,٤٤٣	٤٥,١٩٢	١٨٩,٤١٢	٦١,٩٣٣
% من الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة	٧١,٨	٦٢,٣	٥٢,٨	٥٥,٤	٦٨,٢	٥٢,٣	٥٣	٤٥,٧
إجمالي الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية	٣٣٨٩٣	٧٩,٢٣٣	٧١,٧٠٢	٣٢,٦٧٣	٤٠,٢٦٦	٨٦,٢٥٩	٣٥٧,٠٨٢	١٣٥,٤٥٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء . التقارير النهائية لنتائج المسح الصناعي للأعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٨م ، ٢٠٠٤ ، ٢٠١٠م.

- بلغ عدد العاملين في مشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة نحو ٤٩ ألف عامل في العام ٢٠٠٣، وحوالي ٥١ ألف عامل في ٢٠٠٨م، ويقدر معدل الزيادة بحوالي ٢,٤%، شكلت حوالي ٦٩% و٧٤% من إجمالي العاملين في مشروعات الصناعات الزراعية، وحوالي ٦٢% و٥٢% من إجمالي العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، ويقدر متوسط العاملين في مشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة بحوالي ١,٥عامل للمشروع، وفي المتوسطة بنحو ٦ عامل للمشروع، وفي الصغيرة والمتوسطة معاً بحوالي ١,٨ عامل في العام ٢٠٠٨.
- تقدر القيمة المضافة لمشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بنحو ١٨ مليار ريال عام ٢٠٠٣ وبنحو ٦٢ مليار عام ٢٠٠، بزيادة تبلغ حوالي ٢٤١%، شكلت حوالي ٢٨.٥% و٢٩.٢% من إجمالي القيمة المضافة لمشروعات الصناعات الزراعية والتي تقدر بنحو ٦٣ مليار و ٢١٢,٥مليارللعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، وحوالي ٥٥% و٤٦% من إجمالي القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التحويلية، ورغم ذلك تظل معدل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة.

أما من حيث مجالات النشاط فتشير كذلك بيانات الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٣) إلى حجم مشروعات الصناعات الزراعية حسب مجالات النشاط الصناعي والمتمثل في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صناعة التبغ، والمنسوجات والملابس وتهيئة وصبغ الفراء، ودبغ وتهيئة الجلود، وصناعة الخشب باستثناء الاثاث والتي يمكن تلخيصها على النحو الأتي .

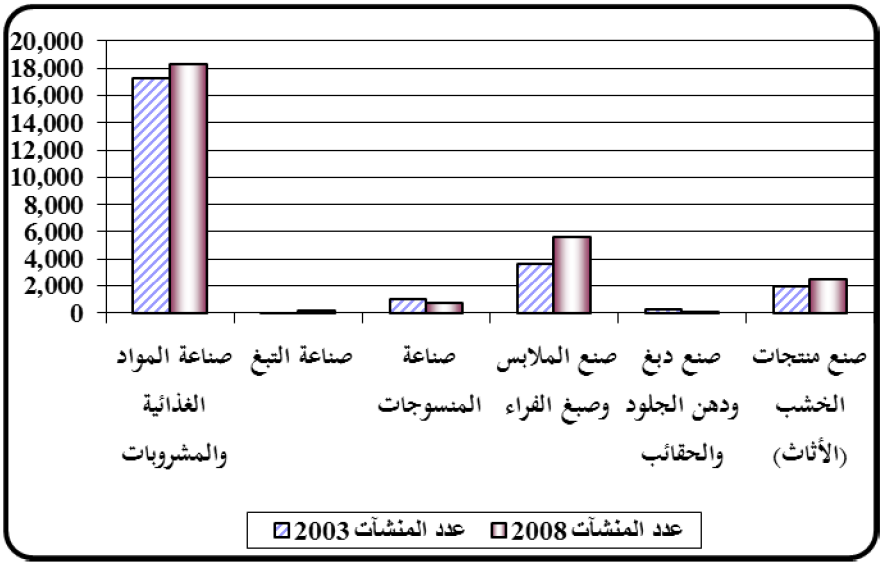

شكل رقم (٣): يبين هيكل مشروعات الصناعات الزراعية في الجمهورية اليمنية حسب مجال النشاط

- تشير البيانات إلى سيادة مشروعات صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات حيث تقدر بنحو ١٧.٢ آلف منشأه في العام ٢٠٠٣ وبنحو ٢٤.٨ ألف في العام ٢٠٠٨ شكلت حوالي ٧١% من إجمالي مشروعات الصناعات الزراعية في العام ٢٠٠٣م وبحوالي ٦٧% في العام ٢٠٠٨م يليها صناعة الملابس بحوالي ١٥% و٢٠% للعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨م . وتجدر الإشارة ال أن مشروعات مطاحن الحبوب بأنواعها والمخابز وصناعة الحلويات والكعك تمثل حوالي ٩٠% من مشروعات صناعة المنتجات الغذائية الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٠٨م، بالمقابل شكلت مشروعات صناعة زيت السمسم وزيوت نباتية من بذرة القطن حوالي ٤% فقط (٣.٩% زيوت السمسم) وصناعة المربيات، والجبن بأنواعه، والحلوى الطحينية وأعلاف الماشية والدواجن حوالي ٥% فقط . أما صناعة الزبادي ومشتقات الالبان الاخرى فلا يوجد أي مشروع صغير أو متوسط لها، وبالتالي تظل الكثير من الصناعات الغذائية التي تتوفر لها مادة خام محلية غائبة وخصوصاً الصناعات القائمة على الألبان ومشتقاته .

- انخفاض عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لصناعة التبغ وصناعة الجلود حيث تقدر بحوالي ٠,٧% و١,٢% في العام٢٠٠٣م وبحوالي٠,٥% و٠,٤% في العام ٢٠٠٨م من إجمالي مشروعات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، ، وبالتالي تظل مشروعات صناعة الجلود الصغيرة والمتوسطة محدودة ولا تتناسب مع حجم المادة الخام المتوفر محلياً.

- كما تشير بيانات الجدول إلى أن صناعة المواد الغذائية ساهمت في تشغيل حوالي ٥٩% من إجمالي العمالة في الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العام ٢٠٠٣ وحوالي ٥٥% في العام ٢٠٠٨،كما شكلت حوالي ٣٧% و٢٩% في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ من إجمالي العمالة في الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، وحوالي ٤١% و٣٦% من إجمالي قوة العمل في المنشآت الصناعية الزراعية.. كما تساهم بحوالي ٢٣% للعام ٢٠٠٣ و٢٠% لعام ٢٠٠٨ من إجمالي القيمة المضافة لمشروعات الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، ويقدر مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٠.٣% و ٠.٤% فقط للعامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. ثم يليها صناعة الملابس وصبغ الفراء وصناعة منتجات الخشب وصناعة المنسوجات .

- أما صناعة دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب وصناعة التبغ، فتأتي في المرتبة الأدنى من خلال مساهمتها في تشغيل العمال وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة كما تبينها بيانات الجدول رقم (٥).

معوقات المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة

قبل الشروع في مناقشة المعوقات التي تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة ينبغي الإشارة إلى أن العديد من المعوقات التي تواجه المشروعات ألزراعيه الصغيرة والمتوسطة تكاد تكون في الأساس معوقات عامة تواجهها المشروعات ككل دون تمييز وإن كان مدى درجة حدتها يختلف من مشروع وأخر داخل قطاع الزراعة ومع ذلك سوف

تركز الدراسة على المشاكل التي تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وتقف عائقاً في سبيل تطورها . وفيما يلي عرض سريع لهذه المعوقات أو المشاكل :

١- **مشكلة الضرائب:** هناك نوعان من الضرائب على الزراعة وهما: (١) الزكاة وهي ضريبة طوعيه وتؤخذ على أساس ١٠% من عائد المحاصيل الزراعية المطرية و ٥% للعائد من مختلف المحاصيل المروية بالري المستديم٠ (٢) ضريبة الاستهلاك وهي أساسا ضريبة تجبى على قيمة القات الذي يجلب للأسواق للبيع ٠وتعد مشكلة الضرائب من المشاكل الأكثر إلحاحا بالنسبة لقطاع الصناعة وخاصة الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة حيث يترتب على فرض الضرائب أعباء مادية وخصوصاً أن قطاع المنشآت الصغيرة غير مشمول بنظام الحوافز و التسهيلات التي تقدمها الدولة وفقاً لقانون الاستثمار، إضافة إلى ذلك أن تقدير الضريبة يتم عادة بشكل جزافي ، وهذا ناتج عن عدم إمساك أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغالب دفاتر محاسبية تنظيمية أو لعدم إلمامهم بالقواعد المحاسبية البسيطة أو لأن القانون لا يحتم عليهم مسك دفاتر نظراً لصغر حجم رأس المال .

٢- **الافتقار إلى رأس المال أو التمويل:** تُعد مشكلة التمويل بشكل عام أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية هذه المشروعات ويكمن جوهر المشكلة في أنه يتم التمويل عند تأسيس المنشأة عن طريق المستثمرين أنفسهم من دخولهم الذاتية وقد يستكمل التمويل عن طريق الأقارب والأصدقاء. والحقيقة أن هذا التمويل غالباً غير كافي كمصدر للتمويل، وستظل مشكلة التمويل قائمة طالما أن المصادر الرسمية الممثلة في البنوك لم تمنح قروضها لهذه المشروعات ، لأن قروضها تتطلب توفر ضمانات عقارية أو حيازية أو شخصية وهذا يصرفها عن التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة الزراعية لتخوفها من عدم وفائها بالالتزامات، حيث أن التعامل معها كما ترى البنوك محفوف بمخاطر كبيرة وتزداد درجة المخاطر في الإقراض لهذه المشروعات الصغيرة لكونها في الغالب منشآت فردية لا يتوافر عنها المعلومات الكافية، فظلاً عن صغر حجم رأس المال وقلة الأرباح وعدم وضوح التنظيمات القانونية والمؤسسية واقتصار معظمها على الأشكال العائلية للملكية والعمل.

٣- **مشكلة التسويق :** لعل من أبرز المشاكل التي تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، المشاكل المرتبطة بأعمال التسويق، حيث أن هذا القطاع يفتقر إلى منافذ تسويقية مناسبة، الأمر الذي يجعل صغار المنتجين وأرباب الحرف يخضعون لاستغلال تجار الجملة والتجزئة والوسطاء الذين يعمدون إلى شراء منتجاتهم بأسعار منخفضة لا تحقق لهم سوى هامش ضئيل من الربح لا يناسب الجهد المبذول في الإنتاج ولا يؤدي إلى رفع مستوى جودة السلع أو الخدمات .

ومن المشاكل المرتبطة بالتسويق مشكلة الحصول على مدخلات الإنتاج سواء لصغار المنتجين

الزراعين او للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لاعتماد معظمها على المواد الخام المستوردة، كما انها تعتمد على استيراد مدخلاتها على أساس الاستيراد الفردي بكميات قليلة، ويرتبطون بمورد محلي يستفيد من احتكاره للسوق فيفرض عليهم شروطاً يصعب عليهم الخلاص منها مستغلاً بذلك ضعف مركزهم المالي ونتيجة ذلك هو ارتفاع أسعار المدخلات. وبشكل عام فإن قنوات أو منافذ التوزيع التي تحصل منها هذه المشروعات على مدخلاتها وتصرف من خلالها منتجاتها إما منافذ أو أسواق محلية أو منافذ أو أسواق خارجية وفي كليهما تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة مشاكل سواء فيما يتعلق بحصولها على مدخلات الإنتاج أم فيما يتعلق بتصريف منتجاتها. وتتمثل هذه المشاكل في الأتي :-

- القصور في توفير مستلزمات الإنتاج بالقدر الذي يكفي لسد احتياجات الطاقة الإنتاجية ، وارتفاع أسعارها مما يودي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، كما أن هذه المشروعات تعاني من ضعف إمكانياتها في الشراء والتخزين .
- ضيق حجم السوق المحلية وصعوبة أو تعذر اتباع وسائل تسويقية إعلانية ودعائية نتيجة افتقارهم للأجهزة التسويقية المدربة مع عدم الاستفادة من الأوساط الدعائية فضلاً عن أن أصحاب هذه المشروعات يواجهون جانب الطلب متفرقين ، كل هذا من شأنه أن يقلل من مقدورهم على المساومة عند البيع فيعرض عليهم أسعار منخفضة لمنتجاتهم فيضطرون لقبولها .
- ضعف القدرة التنافسية خصوصا لمشروعات الصناعات الزراعية، حيث يترتب على منافسة السلع المستوردة التي تتمتع بالتفضيل في الأسواق المحلية التقليل من حجم السوق المحلية أمام منتجات المنشآت الصناعية الزراعية الصغيرة والمتوسطة وهذا يؤدي إلى الحد من نمو حجم هذه المنشآت. ويرجع ضعف القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلى أن الكثير من منتجاتها يشوبها بعض العيوب التي تقلل من إمكانية فتح الأسواق أمامها وقد يكون أسباب انخفاض المستوى الإنتاجي قدم الآلات وعدم كفاءتها ، وانخفاض إنتاجية العمل، كم أن تسويق المحاصيل الزراعية يعاني من ضعف أساليب المعالجة ما بعد الحصاد وأساليب التعبئة وغياب مراقبة الجودة كلها عوامل تؤدي إلى ارتفاع التكلفة وبالتالي ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على المنافسة
- قصور الوعي التسويقي لدى صغار المنتجين وأرباب الحرف وعدم قدرتهم على التنبؤ بظروف الطلب وحجم السوق، إضافة إلى أنهم يفتقرون إلى التنويع والابتكار في إنتاجهم خشية ركود هذه المنتجات إذا لم تتلاءم مع أذواق المستهلكين . ويمكن القول هنا أن قصور الوعي التسويقي يترتب عليه عدم قدرة المنتجين الصغار على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق والعمل على تطوير وتحسين منتجاتهم لتناسب احتياجات السوق المتغيرة .

٤- **المشاكل الفنية** : تعد مشكلة العمالة الفنية والمدربة من المشكلات الأساسية التي يواجهها قطاع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة ، ويتعاظم حجم هذه المشكلة في هذه المنشآت باعتبار أن العمل هو العامل

الأكثر تحكماً في العملية الإنتاجية (بحكم ارتباطها بالعنصر البشري)فهو وحده الذي يتحكم بها سلباً أو إيجابا.

٥- **مشكلة المعلومات** : من المعوقات الرئيسية التي تواجه تطوير وتنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة هي الندرة الشديدة في المعلومات والبيانات، على الرغم من إن هذه المشكلة تواجهها المشروعات الكبيرة غير أنها بالنسبة للمشروعات الصغيرة أكثر حدة وتأثيراً . وتتجلى أهم صور هذه المشكلة بالنسبة لهذه المشروعات فيما يلي :-

أ- الكثير من الراغبين في إقامة مشروعات صناعية صغيرة ومتوسطة ينقصهم القدر اللازم من المعرفة بمتطلبات دراسات الجدوى وإعدادها وقد يعزف البعض منهم عن تحقيق رغبتهم في إقامة مشروعات صناعية صغيرة ومتوسطة إذا ما كانت تكاليف دراسة الجدوى لدى جهات فنية متخصصة تتجاوز إمكانياتهم المالية .

ب-قصور المعلومات عن فرص الاستثمار المتاحة في إنشاء مشروعات زراعية صغيرة ومتوسطة .

ج- عدم وجود المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة.

د- عدم توافر المعلومات والبيانات المتعلقة بالتسويق الداخلي أو المحلي والخارجي وفي الأساليب الإدارية المالية والمحاسبية .

٦- **مشكلات تتعلق بالبيئة الزراعية** : وابرز هذه المعوقات تتمثل في محدودية الاراضي الزراعية أيضاً لا توجد زيادة في مساحة الارض المزروعة، ،ومحدودية الموارد المائية واستخدام المياه يتم بصورة غير فعالة وبمستويات غير مستدامه، مما سيوثر على أي نمو زراعي على المدى البعيد والذي يعتمد بشكل رئيسي على حماية المياه وتحسين أساليب الاستفادة منها، ولم تتمكن الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة والخاصة بالإرشاد الزراعي والأبحاث في معالجة تلك المشاكل.

التوصيات

- ضرورة وجود تعريف وتصنيف محدد ومتفق علية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة ، وتوفير المعلومات والبيانات حولها مما يساعد على دراستها بصوره واقعية.
- الحاجة الى وجود سياسات متكاملة ومتلازمة لتطويرها ومواجهة التحديات والمعوقات التي تواجهها مثل التمويل والتسويق وضعف المهارات بالاضافة الى المعوقات التشريعية والتنظيمية .
- ضرورة وجود جهة تنسيقية واحدة تتولى وضع السياسات والتنسيق بين الجهات المعنية بهذه المشروعات

المراجع :

١- السيسي، صلاح الدين حسن (المستشار الاقتصادي) ، استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية (قضايا اقتصادية معاصره)، دار الفكر العربي،٢٠٠٩

٢- هالة محمد لبيب عنبة(دكتوراة)،إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة،

منشـورات المنظمـة العربيـة للتنميـة الإداريـة، بحـوث ودراسات ،الطبعة الثانية ٢٠٠٨ ، مصر ،

٣-G. Raghunadha reddy and dr. D. Vishnusankar rao , practical manual ,agribusiness management, department of agricultural economics acharya n.g. ranga agricultural university agricultural college, bapatl

٤-Peter Hazell, Colin Poulton, Steve Wiggins, and Andrew Dorward , The Future of Small Farms for Poverty Reduction and Growth, International Food Policy Research Institute , May 2007

٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٩٧ . دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين وتنظيماتهم في الوطن العربي ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٧م ،

٦-Spencer Henson and John Cranfield, Building the Political Case for Agro-industries and Agribusiness in Developing Countries, delivered at the Global Agro-industries Forum, New Delhi, India, April 2008 , FAO and UNIDO 2009

٧- الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الاستراتيجية للمنشآت الصغيرة والصغراء ٢٠٠٥ -٢٠٠٩ صنعاء ٢٠٠٥

٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين وتنظيماتهم في الوطن العربي . الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٧م.

٩ - قاسم، فاروق أحمد وأخرون . دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين وتنظيماتهم في اليمن . دراسة قطرية مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية . صنعاء أكتوبر ١٩٩٧م

١٠- الصندوق الاجتماعي للتنمية ، التقرير النهائي لنتائج المسح القاعدي للمنشآت الصغيرة والصغراء ٢٠٠٠ صنعاء ٢٠٠٢

١١- الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الاستراتيجية للمنشآت الصغيرة والصغراء ٢٠٠٥ -٢٠٠٩ صنعاء ٢٠٠٥

١٢- وزارة الصناعة والتجارة، قرار وزاري رقم (١٣) لسنة٢٠٠٩م بشأن تصنيف المنشآت الصناعية حسب الحجم، اليمن، ٢٠٠٩م.

١٣- وزارة الشؤن الاجتماعية والعمل، التقرير النهائي لنتائج مسح الطلب على القوى العاملة ٢٠٠٣،صنعاء ٢٠٠٤.- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء٢٠١٠، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي لعام٢٠٠٨م، صنعاء ٢٠١١

١٤- مصدق السر وري، صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، اليمن، ورقة مقدمة للملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، ٢٥- ٢٦ / ١١/ ٢٠٠٧م

١٥-- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٩٧ . دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين وتنظيماتهم في الوطن العربي ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٧م

١٦- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، الجهاز المركزي، للإحصاء، التعداد الزراعي ٢٠٠٢ ، صنعاء ٢٠٠٤

١٧- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء . التقارير النهائية لنتائج المسح الصناعي للأعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٨م صنعاء٢٠٠٤ ، ٢٠١٠م.

ANALYTICAL STUDY FOR SMALL AND MEDIUM SCALE AGRICULTURAL PROJECTS IN THE REPUBLIC OF YEMEN

M. M. EL-Gunidy, R. M. Zein, A. M. Abouzaid and A. M. Abdullah
Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Menofia university

ABSTRACT: *The research aims to analyze the reality of agricultural projects of small and medium enterprises in the Republic of Yemen and the statement of its economic importance and the Problems they face. The descriptive approach was used and relying on inductive official and published data and previous studies and research. The results showed the relative importance of these projects, with an estimated number of agricultural holdings of less than 0.5 hectares of about 58 % and the class area of 0.5 hectares to less than one\hectares approximately 14.9 % of the total number of agricultural holdings, and the estimated number of small and medium agricultural projects and industries about 98% of the total agro-industries, though these projects are suffering from many of obstacles that limit their growth and development.*

Key words : *agro-industries , agricultural holdings , small and medium.*